

تعليمات " نشر الجهات الحكومية للبيانات الحكومية المفتوحة التي بحوزتها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة"

المادة (1):

تسمى هذه التعليمات، تعليمات "نشر الجهات الحكومية للبيانات الحكومية المفتوحة التي بحوزتها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة" وتصدر هذه التعليمات بموجب أحكام المادة (8) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 ومتطلبات سياسة البيانات الحكومية المفتوحة الصادرة عن مجلس الوزراء بتاريخ (2017/8/1) قرار رقم (3803)، لسنة 2017 ويعمل بها اعتباراً من تاريخ اقرارها من قبل مجلس الوزراء الموقر.

المادة (2): التعريفات:

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الوزير: وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الجهة الحكومية: أي وزارة و/أو دائرة و/أو مؤسسة رسمية عامة و/أو مؤسسة عامة و/أو هيئة و/أو مجلس و/أو سلطة و/أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة و/أو التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن (50%) وأي جهة يقرر مجلس الوزراء إخضاعها لأحكام هذه التعليمات.

البيانات: هي مجموعة من الحروف و/أو الكلمات و/أو الأرقام و/أو الرموز و/أو الصور المتعلقة بموضوع معين، والتي ينتج عنها بعد معالجتها ما يطلق عليه مصطلح المعلومات.

البيانات المفتوحة: هي البيانات التي يمكن الوصول إليها بحرية، واستخدامها و/أو إعادة استخدامها و/أو إعادة توزيعها من قبل أي شخص وفي أي مكان ولأي غرض، والمتاحة من خلال شبكة الإنترنت بصيغة مفتوحة دون عوائق قانونية، ولا تحتوي على معلومات حساسة و/أو محمية بموجب القانون.

البيانات الحكومية المفتوحة: هي البيانات التي يتم تجميعها أو إصدارها من قبل الجهات الحكومية والمفصح عنها بشكل استباقي والمتاحة للاستخدام وإعادة الاستخدام من قبل أي شخص وفي أي مكان ولاي غرض دون تكلفة ولا تحتوي على معلومات حساسة و/أو محمية بموجب القانون.

مجموعات البيانات: البيانات الحكومية المفتوحة المترابطة والمنظمة والتي تتصل بموضوع محدد متاح للعموم وفقاً لأحكام القانون ويتم حفظها في نظام محوسب من قبل جهة حكومية أو بالنيابة عنها.

منصة البيانات الحكومية المفتوحة: هي منظومة إلكترونية على بوابة الحكومة الإلكترونية والتي تم تطويرها من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كخدمة مشتركة لغايات توفير مركز واحد للبيانات الحكومية المفتوحة، تتيح تقديم مجموعات البيانات واستخدامها وإدارتها.

ترميز البيانات: هي عمليات على البيانات لازالة اي بيانات شخصية أو ما يدل عليها والتي يمكن أن تحدد هوية شخص ما من مجموعة بيانات، بحيث لا يمكن أن تنسب إلى صاحبها إلا من خلال إضافية تحفظ بشكل منفصل و تخضع لتدابير فنية و تنظيمية تضمن عدم القدرة على نسبها إلى شخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد.

البيانات الوصفية: معلومات توضيحية ترتبط بمجموعات البيانات لوصف وايضاح البيانات وتسهيل استرجاع مصادر البيانات الحكومية المفتوحة واستخدامها وتنظيمها.

جرد البيانات: هي عملية حصر لكافة أصناف البيانات والمعلومات الموجود في الجهات الحكومية

الرموز المعرفة: هي عبارة عن أرقام مرجعية فريدة من نوعها، تستخدم لتمييز الأفراد و/أو الجهات و/أو المواقع وللتعريف بمجموعات البيانات والتمييز بينها لتحسين جودة ودقة عملية تحليل المعلومات.

منسق البيانات: هو الشخص الذي يسمى من قبل الجهة الحكومية ليكون مسؤول عن تحديد مجموعات البيانات والسير بالاجراءات اللازمة لرفع البيانات على منصة البيانات الحكومية المفتوحة وفقاً لأحكام هذه التعليمات.

المستفيد: هو الشخص الطبيعي و/أو الاعتباري المنتفع من البيانات الحكومية المفتوحة.

القانون: قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007.

المادة (3):

ان هذه التعليمات ملزمة لجميع الجهات الحكومية التي بحوزتها بيانات حكومية مفتوحة سواء قبل و/أو بعد تاريخ نفاذ هذه التعليمات، ما لم تعتبر هذه البيانات شخصية و/أو محمية بموجب القانون مع مراعاة القوانين والتشريعات الأخرى ذات العلاقة في المملكة.

المادة (4): تلتزم جميع الجهات الحكومية بما يلي:

1. تعيين فريق مختص بالبيانات الحكومية المفتوحة، وتحديد المسؤوليات والأهداف المناطة لهم.
2. جرد لمخزون البيانات المتوفرة لدى الجهة الحكومية.
3. تصنيف البيانات التي بحوزة الجهة الحكومية حسب درجة سريتها؛ "عادي"، "محدود"، "سري"، أو "سري للغاية"، وذلك وفقا للقانون وحسب سياسة حساسية وتصنيف المعلومات، على ان تتم عملية التصنيف المذكورة خلال سنة من اقرار هذه التعليمات.
4. تحديد مجموعات البيانات المصنفة بدرجة عادي والتي سيتم نشرها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة.
5. تكون الجهة الحكومية مسؤولة عن دقة وصحة البيانات التي بحوزتها وعن مدى موافقة عملية تصنيف تلك البيانات للقانون وحسب سياسة حساسية وتصنيف المعلومات
6. تحديد مؤشر الانفتاحية طبقا لمعايير سلم الخمس نجوم لضمان جودة البيانات، مثال ذلك: إذا تم نشر مجموعات البيانات بصيغة واحدة من الملفات يحدد مؤشر الانفتاحية بنجمتين، وإذا تم نشر مجموعات البيانات بأكثر من صيغة من الملفات يحدد مؤشر الانفتاحية بثلاث نجوم.
7. ضمان مطابقة مجموعات البيانات المفتوحة للمبادئ العشرة المذكورة في سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، وعلى النحو التالي:
 1. أن تكون مجموعة البيانات مكتملة وبأكبر قدر من التفصيل
 2. تحديد المصدر الأولي للبيانات واعطاء تفاصيل عن كيفية جمعها ونشرها
 3. أن تكون مجموعة البيانات حديثة ومنشورة في الوقت الملائم
 4. أن تكون مجموعة البيانات قابلة للوصول من قبل أي شخص دون الحاجة لتقديم أي مبررات قدر الإمكان.
 5. سهولة الوصول الى مجموعات البيانات لأي شخص في أي وقت ودون الحاجة للتعريف عن نفسه و/أو تقديم أي تبرير للقيام بذلك،
 6. أن تتمتع مجموعة البيانات بقابلية القراءة ألياً
 7. أن تكون مجموعة البيانات معدة للنشر بالصيغة المفتوحة، بحيث يمكن استخدامها بلا رسوم و/أو تكاليف، وأن لا يتطلب النفاذ اليها استخدام برامج من مصدر محدد لمعالجتها و/أو برامج تتطلب الحصول على رخص استخدام.
 8. إتاحة مجموعة البيانات دون اية قيود على استخدامها مع إمكانية تطبيق درجة معقولة من متطلبات الخصوصية والحماية وقيود الامتياز
 9. إتاحة البيانات الحكومية المفتوحة بصيغة نُسَخ قابلة للتتبع مع إمكانية أرشفتها باستمرار.
 10. أن لا يترتب اي تكاليف على الوصول على مجموعات البيانات.
8. توفير البيانات الوصفية الخاصة بمجموعات البيانات، وعلى النحو الآتي:
 1. المعلومات الرئيسية للبيانات الوصفية، وتحتوي على:
 1. التصنيف الرئيسي والفرعي لمجموعة البيانات
 2. اعطاء مجموعات البيانات رموز مُعرِّفة لكل مجموعة
 3. الجهة المسؤولة عن اصدار مجموعة البيانات والمعلومات التي تتعلق بمنشئ المجموعة وناشرها
 4. موضوع مجموعة البيانات وصف توضيحي لها وصيغتها
 5. تحديد صلاحية مجموعة البيانات ومدى تكرارها و/أو تعديلها حسب الفترة الزمنية ان وجد
 6. تحديد حالة مجموعة البيانات سواء كانت مكتملة و/أو غير مكتملة، وتحديد مستوى دقتها
 2. المعلومات الفرعية للبيانات الوصفية، وتحتوي على:
 1. مدى تأثير نشر هذه المجموعة على مستوى الشفافية وتحسين مستوى الخدمات
 2. مدى تأثير نشر هذه المجموعة على النمو الاقتصادي
 3. مدى الطلب على هذه المجموعة من البيانات من قبل المستفيد
9. نشر مجموعات البيانات المصنفة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة بحيث تصبح متاحة للجمهور.

10. استخدام نظام الربط البيئي الحكومي لنشر وتحديث مجموعة البيانات وبشكل دوري ومتسلسل زمنياً حسب فترة التغيير على مجموعات البيانات وبما يتوافق مع تعليمات تبادل وتزويد البيانات بين الدوائر من خلال نظام الربط البيئي الحكومي الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (4865).
11. تحديث مجموعات البيانات بشكل مستمر على منصة البيانات الحكومية المفتوحة
12. التأكد من رفع جميع البيانات الحكومية المفتوحة على منصة البيانات الحكومية المفتوحة بشكل دوري ومن خلال الاستغلال الأمثل للبنية التحتية للحكومة الالكترونية و/أو أية وسيلة الكترونية أخرى تعتمدها الوزارة مستقبلاً وضمن الأطر الزمنية المحددة في هذه التعليمات.
13. الاستجابة لكافة طلبات الحصول على مجموعات البيانات الجديدة والتي يتم طلبها من خلال منصة البيانات الحكومية المفتوحة وذلك عن طريق نشر البيانات المطلوبة أو الرد بعدم امكانية نشرها حسب الفترة المحددة في القانون.
14. التنسيق مع الوزارة بخصوص مجموعات البيانات المنشورة والإبلاغ عن أية أعطال و/أو مشاكل فنية و/أو غيرها تعيق توفير مجموعات البيانات للمستخدمين والعمل على إزالة كافة العوائق التي تحول دون توفير مجموعات البيانات وحلها خلال فترة زمنية لا تتجاوز اسبوعين على الأكثر.
15. وجوب تسمية المسؤول المباشر عن البيانات الحكومية المفتوحة في كل جهة حكومية وذلك كضابط ارتباط وإعلام الوزارة رسمياً باسم منسق البيانات ووظيفته، وفي حالة استقالته و/أو تغيبه و/أو توقف منسق البيانات عن العمل، يتوجب تسمية ضابط ارتباط بديل خلال ثلاثة أيام عمل كحد أقصى.
16. توثيق إجراءات وآليات نشر البيانات الحكومية المفتوحة التي بحوزة الجهة الحكومية على منصة البيانات الحكومية المفتوحة.

المادة (5): على الوزارة القيام بالمهام التالية:

1. تطوير منصة البيانات الحكومية المفتوحة وفق الأسس والمعايير الدولية شريطة أن توفر المنصة المتطلبات التالية كحد أدنى:
 1. مطابقة المنصة للتصنيف العالمي لمنصات البيانات الحكومية المفتوحة.
 2. تفعيل تكنولوجيات ذكاء الأعمال والتي تقوم على تحويل البيانات الاولية إلى معلومات مفيدة ذات معنى لاغراض تطوير الاعمال، مثال ذلك حفظ سلوك المتصفح وتحليلها.
 3. امكانية اتاحة مجموعات البيانات في صيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آلياً
 4. امكانية البحث بعدة خيارات مثل التصفية والفلتره و الترتيب التصاعدي والتنازلي عن مجموعات البيانات.
 5. امكانية تنزيل مجموعات البيانات.
 6. امكانية اتاحة مجموعات البيانات بشكل مجاني.
 7. امكانية تحديث مجموعات البيانات بشكل مستمر.
 8. تخصيص مساحة لعرض آخر الأخبار المتعلقة بالبيانات المفتوحة عن طريق شريط إخباري متحرك، وتوفير آلية لعرض تقارير لأداء المنصة و التفاعل معها من قبل مزودين البيانات و من قبل مستخدمين البيانات بشكل مرئي .
 9. تخصيص صفحة لعرض الاسئلة الشائعة الخاصة بالبيانات الحكومية المفتوحة
2. اعداد رخصة للبيانات الحكومية المفتوحة تسمح للمستخدمين بالحصول على البيانات الحكومية المفتوحة و اعادة استخدامها و توزيعها.
3. تشغيل منصة البيانات الحكومية المفتوحة وضمان استمرارية عملها وصيانتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتطويرها.
4. ترقية منصة البيانات الحكومية المفتوحة وتدعيم إمكانياتها لتدعم عملية رفع مجموعات البيانات بشكل اوتوماتيكي.
5. توفير الدعم الفني والخدمات اللازمة للبنية التحتية لمنصة البيانات الحكومية المفتوحة.
6. توفير الدعم الفني للجهات الحكومية من خلال مركز عمليات الحكومة الالكترونية وذلك لتسهيل عملية رفع البيانات على منصة البيانات الحكومية المفتوحة.
7. نشر الوعي بثقافة البيانات الحكومية المفتوحة من خلال عقد ورشات توعوية، والاعلان من خلال وسائط الاعلام المختلفة بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي، الخ.
8. إعداد وتحديث سجل خاص يتضمن بيانات الجهات الحكومية وعناوينها وأسماء ضباط الارتباط وهواتفهم وبريدهم الإلكتروني وتفاصيل البيانات الفنية للخدمة مثل اسم النظام واسم الجدول واسم الحقل وأية معلومات أخرى تراها الوزارة مناسبة.

المادة (6): لضمان ترميز البيانات قبل رفعها على المنصة، على كل جهة حكومية اعداد وتطوير اجراءات تحول دون تحديد الهوية الشخصية، وعلى النحو الاتي:

1. إزالة المعرفات المباشرة: وهي أبسط طريقة لإزالة الهوية وإزالة المعرفات الواضحة مثل اسم الفرد و/أو عنوانه.
2. استخدام الاسم المستعار: وهو إجراء يتم من خلاله استبدال أكثر الحقول تحديداً في سجل البيانات بواحد و/أو أكثر من المعرفات و/أو الأسماء مستعارة. يمكن أن يكون هناك اسم مستعار واحد لمجموعة من الحقول المستبدلة و/أو اسم مستعار لكل حقل تم استبداله.

3. تقليل دقة المعلومات: على سبيل المثال استبدال تواريخ الميلاد و/أو الأعمار بالمجموعات العمرية؛ و/أو يمكن استبدال الرواتب المحددة بنطاقات للراتب.
4. التجميع : يمكن دمج البيانات الفردية لتوفير معلومات حول المجموعات و/أو المجموعات السكانية. وكلما كانت المجموعة أكبر وأقل تحديداً للبيانات المتعلقة بها، تقل احتمالية تحديد فرد داخل المجموعة.
5. أخذ العينات: مما يعني أنه بدلاً من نشر جميع صفوف البيانات، القيام بنشر عينات عشوائية فقط. وهذا مفيد بشكل خاص لمجموعات البيانات الكبيرة، على سبيل المثال، استهلاك الطاقة للملايين من الأسر.

المادة (7):

1. في الحالات التي لم يرد عليها نص في هذه التعليمات فإنه يتم الرجوع للقوانين والتشريعات والسياسات النافذة في المملكة ذات العلاقة وبالتحديد:
 1. قانون المعاملات الالكترونية رقم (15) لسنة 2015.
 2. قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007.
 3. قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم (50) لسنة 1971.
 4. قانون حماية البيانات الشخصية (عند صدوره).
 5. سياسة البيانات الحكومية المفتوحة الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
2. تعرض أي حالة لم يرد النص عليها في أي من أعلاه على مجلس الوزراء ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأنها.